TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/CN.1/11
20 September 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
اللجنة الدائمة للسلع الاساسية
الدورة الثانية
جنيف ، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣
البند ٥ من جدول الاعمال المؤقت

آليات التمويل التعويضي

استعراض التطورات في ميدان التمويل التعويضي للنقص في حصائل الصادرات

مذكرة من أمانة الاونكتاد

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١ - ٨	٣
الأول	- التطورات الأخيرة في مرفق التمويل التعويضي والطارئ التابع لصندوق النقد الدولي	٩ - ٣٠	٦
الثاني	- التطورات الأخيرة التي شهدتها مرافق التمويل التعويضي المتاحة في الجماعة الاقتصادية الأوروبية وسويسرا	٣١ - ٣٣	١٣
	ألف - نظام تثبيت حصائل الصادرات (ستابكس)	٣١ - ٣٥	١٣
	باء - مرفق المعادن (سيسمين)	٣٦ - ٣٨	١٦
	جيم - نظام تثبيت حصائل صادرات أقل البلدان نموا في آسيا وأمريكا اللاتينية غير الموقعة على اتفاقية لومي الثالثة	٣٩ - ٣٢	١٧
	دال - برنامج التمويل التعويضي السويسري	٣٣	١٩
الثالث	- خاتمة	٣٤	٣٠
المرفق	- النقص الذي شهدته البلدان النامية خلال الثمانينات في حصائل صادرات السلع الأساسية غير الوقود		٣٢

مقدمة

١ - سلّمت الحكومات في الدورة الثامنة للأونكتاد بأن نقص حصائل الصادرات المتصلة بالسلع الأساسية في البلدان النامية تمثل بدرجات متفاوتة عائقا هاما أمام جهودها الانمائية . وذكرت هذه الحكومات أن "البلدان المستفيدة ترحب بتوافر آليات التمويل التعويضي - وهي مرفق التمويل التعويضي والطارىء التابع لصندوق النقد الدولي ، ونظام تثبيت حصائل الصادرات (ستابكس) لمجموعة بلدان افريقيا والكاريبي والمحيط الهادىء التابع للجماعة الاقتصادية الأوروبية ، ومرفق المعادن (سيسمين) ، بمقتضى اتفاقية لومي ، ونظام الجماعة الاقتصادية الأوروبية لتثبيت حصائل صادرات أقل البلدان نموا غير الداخلة ضمن مجموعة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادىء ، والمخطط السويسري" ، ووافقت على أن "مشاكل النقص في حصائل صادرات السلع الأساسية للبلدان النامية ، الناجم عن تقلبات الأسواق ، وكذلك المسائل المتصلة بالتمويل التعويضي للنقص في حصائل الصادرات ، بما في ذلك الاجراءات المتخذة أو التي يمكن أن تعالج المشاكل المحددة في هذا المجال ، ينبغي إبقاؤها محل استعراض متواصل في الأونكتاد . وينبغي أن تتابع أمانة الأونكتاد التطورات في مختلف مخططات التمويل التعويضي وآثارها على تنمية البلدان النامية"(١) . وعليه أدرجت الحكومات في برنامج عمل اللجنة الدائمة للسلع الاساسية بندا بعنوان آليات التمويل التعويضي مع التركيز على "تحليل المشاكل الناجمة عن النقص في حصائل الصادرات المتصلة بالسلع الأساسية لدى البلدان النامية واستعراض التطورات في ميدان التمويل التعويضي للنقص في حصائل الصادرات" (انظر الوثيقة TD/B/CN.1/8 ، الصفحة ٣) وبغية مساعدة اللجنة في المناقشات التي تجريها في هذا الميدان ، واصلت الأمانة استعراض تطورات آليات التمويل التعويضي القائمة وشرعت في تحليل المشاكل الناجمة عن النقص في حصائل الصادرات المتصلة بالسلع الأساسية لدى البلدان النامية وأجرت استعراضا إحصائيا لتأثير هذا النقص على المستوى القطري والسلعي . وتتضمن هذه الوثيقة استعراضا للتطورات الأخيرة في الآليات القائمة وتقريرا وجيزا مرفقا بها عن الأعمال التحليلية المتصلة بذلك .

٢ - وتزايد النقص في حصائل صادرات السلع الأساسية من غير الوقود لدى البلدان النامية زيادة شديدة خلال الثمانينات ، نتيجة لانخفاض الأسعار العالمية للسلع الأساسية الرئيسية ، وكذلك نتيجة لتقلبات العرض على المستوى القطري(٢) . ويقدر المتوسط السنوي لنقص حصائل صادرات السلع الأساسية من غير الوقود لدى البلدان النامية كمجموعة بـ ٤,٥ مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة بين عامي ١٩٨١ و١٩٩٠ ، حيث عانت جميع البلدان النامية تقريبا من نقص مستمر في الحصائل(٣) . وحدثت قرابة ثلاثة أرباع النقص بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٠ ، وهي فترة بلغت فيها أسعار سلع

أساسية كثيرة مستوياتها الدنيا وقد سجلت البلدان النامية المعتمدة بشدة على السلع الأساسية ، وخاصة أقل البلدان نموا في أفريقيا ومنطقة الجزر في المحيط الهادئ ، أكبر نقص بالنسبة لحصائل صادراتها . وبلغ نصيب أقل البلدان نموا من مجموع النقص في حصائل الصادرات ١٥ في المائة وهي نسبة تزيد كثيرا عن نصيبها البالغ ٧ في المائة من صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية دون الوقود .

٣ - وثمة في الوقت الحاضر خمسة مرافق تمويل تعويضي متاحة للبلدان النامية ، هي مرفق التمويل التعويضي والطارئ التابع لصندوق النقد الدولي ، ونظام تثبيت حصائل الصادرات ومرفق المعادن التابعان لاتفاقيات لومي المعقودة بين مجموعة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والجماعة الاقتصادية الأوروبية ، ونظام تثبيت حصائل صادرات أقل البلدان نموا في آسيا وأمريكا اللاتينية غير الموقعة على اتفاقية لومي الثالثة التابع للجماعة الأوروبية ، وبرنامج التمويل التعويضي السويسري .

٤ - وقد أنشئ مرفق التمويل التعويضي التابع لصندوق النقد الدولي في عام ١٩٦٣ لتوفير مساعدة مالية إضافية للبلدان الأعضاء في الصندوق ، ولا سيما البلدان المصدرة للسلع الأولية ، التي تعاني من صعوبات في ميزان المدفوعات نتيجة لنقص حصائل الصادرات ، على أن تكون هذه الصعوبات مؤقتة وناجمة إلى حد كبير عن ظروف خارجة عن إرادة البلد . ويجيز المرفق نظريا للبلد أن يطلب قرضا إذا كانت حصائل صادراته واحتياطياته المالية منخفضة وأن يسدده حينما ترتفع ، بحيث لا تتأثر قدرته الاستيرادية بالتقلبات في حصائل الصادرات الناجمة عن عوامل خارجية .

٥ - أما نظام تثبيت حصائل الصادرات (ستابكس) ، الذي أنشئ بمقتضى اتفاقية لومي الأولى المعقودة بين مجموعة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والجماعة الاقتصادية الأوروبية في عام ١٩٧٥ والذي نقح بمقتضى الاتفاقيات التالية ، فهو مخطط لسلع أساسية محددة يوفر تمويلا تعويضيا لمجموعة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ فيما يخص النقص في حصائل صادراتها من سلع زراعية مختارة إلى الجماعة الأوروبية . وتنص اتفاقية لومي الرابعة على أن تقدم التحويلات بمقتضى نظام ستابكس على سبيل المنحة وأن تستخدم في قطاع السلع الأساسية الذي يعاني من النقص ، ولتنويع الأنشطة الزراعية الأخرى ، أو لتجهيز المنتجات الزراعية .

٦ - وأما مرفق المعادن (سيسمين) الذي أنشئ بمقتضى اتفاقية لومي فهو برنامج لتقديم قروض ميسرة الشروط وطويلة الاجل لمجموعة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ التي تعاني من صعوبات في قطاعاتها التعدينية . والغرض الرئيسي لمرفق المعادن هو الحفاظ على الانتاج التعديني وقطاعات الصادرات المعدنية عن طريق اتخاذ تدابير تخفف من الآثار الضارة باقتصاد هذه البلدان ، الناجمة عن انخفاض انتاجها أو صادراتها . ويجب أن تتضمن المشاريع والبرامج التعدينية الممولة بموجب مرفق المعادن استعادة القدرات الانتاجية والتصديرية أو الحفاظ عليها أو ترشيدها أو تحديثها ، إذا أصابتها اختلالات شديدة أو زعزعتها تغيرات تكنولوجية واقتصادية كبيرة .

٧ - وأما نظام تثبيت حصائل صادرات أقل البلدان نموا في آسيا وأمريكا اللاتينية غير الموقعة على اتفاقية لومي الثالثة فقد أنشأته الجماعة الاوروبية في عام ١٩٨٧ لتوفير التمويل تعويضا عن النقص في حصائل صادرات سلع أساسية محددة لأقل البلدان نموا غير الموقعة على اتفاقية لومي . ويشابه هذا المرفق نظام ستابكس من حيث أنه يقدم جميع التحويلات على سبيل المنحة . ويجب استخدام التحويلات في مشاريع أو برامج في القطاعات التي تعرضت لخسائر في حصائل الصادرات أو لأغراض التنويع .

٨ - وفي عام ١٩٨٨ ، أنشأت الحكومة السويسرية برنامج التمويل التعويضي السويسري لتعويض أقل البلدان نموا عن النقص في حصائل صادراتها من سلع زراعية مختارة الى سويسرا . وتخصص التحويلات لبرامج أو مشاريع تكيف هيكلي ، تخص السلع الأساسية المعنية إذا كان ذلك ممكنا ، للمساعدة في تثبيت الحصائل ، والقضاء على العوامل المسببة للنقص في الداخل ، وتعزيز أنشطة التنويع .

الفصل الأول

التطورات الاخيرة في مرفق التمويل التعويضي والطارىء التابع لصندوق النقد الدولي

٩ - تعرض مرفق التمويل التعويضي التابع لصندوق النقد الدولي لعدة تغييرات هامة منذ انشائه في عام ١٩٦٣[٤] . وبالاضافة إلى التعويض عن النقص في حصائل الصادرات ، تم توسيع المرفق في عام ١٩٧٩ ليشمل التعويض عن النقص في حصائل السياحة وتحويلات العاملين في الخارج . واستحدث في عام ١٩٨١ مرفق استيراد الحبوب لتعويض البلدان عن الزيادات في تكلفة الواردات من الحبوب . وأنشأ صندوق النقد الدولي في عام ١٩٨٨ مرفق التمويل التعويضي والطارئ الذي جمع مرفق التمويل التعويضي ومرفق الحبوب ، وأضاف إليهما عنصر الطوارئ . ويتميز هذا المرفق الجديد بتوفير التمويل الطارئ لبرامج التكيف الهيكلي المدعومة من الصندوق لمواجهة الصدمات الخارجية التي لم يتنبأ بها البلد والتي تكون خارجة عن ارادته . وهناك اليوم أربعة بلدان نامية[٥] تتمتع مع الصندوق بترتيبات تشمل آليات للطوارئ الخارجية ؛ ولم يجر أي بلد من هذه البلدان عملية شراء بموجب عنصر الطوارئ .

١٠ - وفي عام ١٩٩٠ أضيفت إلى عنصر نقص الصادرات في مرفق التمويل التعويضي والطارئ الخسائر الناجمة عن النقص في الخدمات ، مثل ايرادات أنابيب النفط والقنوات والنقل البحري والنقل والبناء والتأمين ، وذلك في اطار تعديل صندوق النقد الدولي لسياسته في ضوء أحداث الشرق الأوسط . وفي الوقت نفسه يسر صندوق النقد الدولي الحصول على ائتمانات تعويضية ، وأجاز للبلدان الاعضاء استخدام بيانات تقديرية ، بدلا من البيانات الحقيقية ، لمجمل السنة التي وقع فيها النقص بغية حساب النقص في الحصائل (مقارنة ببيانات تقديرية لمدة أقصاها ستة أشهر سابقا) . ولمواجهة الاضطرابات التي حدثت في سوق النفط في الفترة ١٩٩٠/١٩٩١ ، أضيف مرفق لاستيراد النفط بصفة مؤقتة الى العنصر التعويضي ، وجرى العمل به على غرار مرفق استيراد الحبوب . وانقضى أجل هذا المرفق في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ .

١١ - ويبين الجدول ١ أن مجموع المبالغ التي سحبتها البلدان النامية في فترة السنوات العشر الممتدة من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٩٢ من مرافق التمويل التعويضي التابعة لصندوق النقد الدولي تبلغ ١١,٢ مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة . وقام بأغلب هذه السحوبات كبرى البلدان المصدرة للسلع الاساسية التي تتميز بانخفاض اعتمادها على السلع الاساسية ، وزاد نصيب الهند والارجنتين والبرازيل والفلبين عن ٤٠ في المائة من مجموع السحوبات . وبلغ نصيب البلدان الافريقية ١٦ في المائة من السحوبات في حين لم يتجاوز نصيب أقل البلدان نموا كمجموعة ٤ في المائة من مجموع السحوبات . ولم يقم أي بلد من أقل البلدان نموا بعملية سحب في التسعينات ، في حين

أجرى بلد افريقي واحد (كوت ديفوار) عملية سحب في الفترة نفسها . وخلال فترة السنوات العشرة الممتدة من عام ١٩٨٣ الى ١٩٩٣ ، انخفض عدد السحوبات التي قامت بها البلدان النامية انخفاضا شديدا من ذروة بلغت ٣٢ عملية سحب في عام ١٩٨٣ إلى عمليتين فقط في عام ١٩٩٠ . وباستثناء عام ١٩٩١ ، كان متوسط عدد العمليات أقل من ١٠ عمليات في السنة
منذ عام ١٩٨٥ . وسُجلت في الشهور الستة الاولى من عام ١٩٩٣ عملية سحب واحدة قامت بها جمهورية مولدوفا ، بمقتضى العنصر التعويضي لمرفق التمويل التعويضي والطارىء .

١٢ - وأهم سمة اتسمت بها التسعينات كانت الزيادة الكبيرة في عدد السحوبات التي قامت بها بلدان أوروبا الشرقية . واستأثرت هذه البلدان ، وخاصة بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا السابقة وهنغاريا ورومانيا وبولندا بما يزيد عن ٤٠ في المائة من مجموع السحوبات التي بلغت ٣,٥ مليارا وحدة من حقوق السحب الخاصة بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٣ . وتمت جميع هذه السحوبات لتعويض زيادة تكاليف استيراد النفط .

١٣ - وكان زهاء ٦٠ في المائة من مجموع السحوبات التي قامت بها البلدان النامية في التسعينات للتعويض عن زيادة الواردات من النفط . وتمت جميع هذه السحوبات تقريبا في عام ١٩٩١ ، ويعزى ذلك جزئيا إلى أزمة الخليج التي خفّضت القدرة الاستيرادية لبلدان كثيرة . ويمثل العدد الكبير للسحوبات التي أجريت بمقتضى مرفق استيراد النفط اعترافا بالحاجة الى استجابة مالية سريعة لمساعدة البلدان التي تضررت بالصدمات الخارجية . ونتيجة لذلك صرفت المبالغ بموجب مرفق استيراد النفط بصورة أسرع كثيرا من المبالغ المدفوعة بموجب العناصر الاخرى في مرفق التمويل التعويضي والطارىء . وأجريت عملية سحب واحدة بموجب مرفق استيراد الحبوب في التسعينات ، وأجريت عمليتا سحب للتعويض عن النقص في حصائل السياحة ، قامت بهما اسرائيل وبربادوس في عام ١٩٩٣ . ويقدر صندوق النقد الدولي نقص حصائل الصادرات وزيادة تكاليف الواردات من النفط للبلدان النامية التي تقوم بعمليات سحب بمقتضى مرفق التمويل التعويضي والطارىء بـ ٤,٥ مليارا وحدة من حقوق السحب الخاصة[٦] بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٣ . وبلغ مجموع المبالغ التي سحبتها البلدان النامية في الفترة نفسها مليارى وحدة من حقوق السحب الخاصة ، ويمثل ذلك معدل تغطية قدره ٤٤ في المائة .

١٤ - ويتبين من الجدول ١ أن الانخفاض الشديد في عدد السحوبات منذ عام ١٩٨٣ ترتب عليه ان فاق حجم عمليات سداد المبالغ المسحوبة من مرفق التمويل التعويضي التابع لصندوق النقد الدولي حجم عمليات السحب الجديدة في ٦ سنوات من أصل ١٠ سنوات بين عامي ١٩٨٣ و١٩٩٣[٧] . ففي عام ١٩٨٩ مثلا بلغ مجموع السحوبات ٨٠٨ ملايين وحدة من حقوق السحب الخاصة ، في حين نيفت المبالغ المسددة على ١,٣ مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة ، وفي عام ١٩٩٠ بلغ مجموع السحوبات ٦٧ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة ، في حين بلغت المبالغ المسددة عشرة أمثال ذلك المبلغ أي ٦٧٧ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة .

الجدول ١

المبالغ المسحوبة والمسددة بمقتضى مرفق التمويل التعويضي
ومرفق التمويل التعويضي والطارئ (١٩٨٣-١٩٩٣)

البلد	المبالغ المسحوبة من صندوق النقد الدولي بمليارات حقوق السحب الخاصة (عدد السحوبات)										
	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	المجموع
البلدان النامية	١,٦ (٢١)	٣,٦ (٢٢)	٠,٨ (١١)	٠,٨ (٧)	٠,٦ (٨)	١,٢ (٦)	٠,٧ (١٠)	٠,٨ (٤)	٠,١ (٢)	١,٩ (٩)	٠,١ (٣)	١١,٢ (١٠٣)
أوروبا الشرقية واسرائيل	٠,٠٧ (١٦)	-	-	-	-	-	-	-	١,١ (٧)	٠,٣ (٢٣)		١,٤
المجموع	١,٧	٣,٦	٠,٨	٠,٨	٠,٦	١,٢	٠,٧	٠,٨	٠,١	٣,٠	٠,٤	١٣,٦
بند تذكيري: أقل البلدان نموا	٠,١ (٣)	٠,١ (٦)	٠,٠١ (١)	٠,٠٤ (٣)	٠,٠٤ (٣)	٠,١ (٣)	٠,٠٢ (١)	-	-	-	-	٠,٤١ (١٦)

	المبالغ المسددة إلى صندوق النقد الدولي بمليارات حقوق السحب الخاصة (عدد عمليات السداد)(أ)										
	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	المجموع
جميع البلدان النامية	٠,٥ (٣٤)	٠,٧ (٤٠)	٠,٩ (٤٢)	١,٣ (٥٢)	٢,٢ (٥٨)	٢,٢ (٣٦)	١,٢ (٣٣)	٠,٧ (٣٤)	٠,٧ (٣٦)	١,٠ (٣٠)	- -	١١,٤ (٣٦٥)

المصدر: استنادا إلى معلومات مقدمة من صندوق النقد الدولي .

(أ) يتم السداد بأقساط كل ثلاثة أشهر من العام الثالث إلى العام الخامس بعد السحب ، لذلك يزيد عدد عمليات السداد كثيرا عن عدد السحوبات .

١٥ - واعترافا بعدم إقبال البلدان المنخفضة الدخل على عمليات السحب في اطار مرافق صندوق النقد الدولي بما فيها مرافق التمويل التعويضي في الماضي بسبب الشروط الصارمة للحصول على القروض وسدادها والارتفاع النسبي في أسعار الفائدة على عمليات الشراء ، عمد صندوق النقد الدولي إلى انشاء مرفق التكيف الهيكلي في عام ١٩٨٦ لمنح البلدان المنخفضة الدخل مساعدة ميسرة الشروط لتقويم موازين مدفوعاتها . كما أنشأ الصندوق مرفق التكيف الهيكلي المعزز في عام ١٩٨٧ لإضافة زيادة كبيرة إلى حجم التمويل الميسر المتاح لأفقر أعضاء الصندوق الذين يضطلعون ببرامج تكيف على صعيد الاقتصاد الكلي وعلى الصعيد الهيكلي . وقد أريد بهذين المرفقين تمكين الصندوق من المساهمة في تعزيز مراكز موازين المدفوعات لهذه البلدان على نحو مستدام . وإذا كان عدد البلدان المنخفضة الدخل التي عمدت إلى عمليات السحب بمقتضى مرفق التمويل التعويضي والطارئ في السنوات الأخيرة ضئيلا ، فإن عدد عمليات السحب الأيسر شروطا في اطار مرفق التكيف الهيكلي ومرفق التكيف الهيكلي المعزز كان ضخما ، على النحو المبين في الجدول ٢ . فبين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٣ ، قام ٣٣ بلدا بسحوبات بلغ حجمها ٣,٦ مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة في إطار هذين المرفقين ، وقدم مرفق التكيف الهيكلي المعزز معظم هذا المبلغ . وكان أهم المستفيدين من هذين المرفقين بلدان أفريقيا المنخفضة الدخل والمعتمدة اعتمادا كبيرا على السلع الأساسية . وبلغ نصيب أقل البلدان نموا كمجموعة نحو نصف مجموع السحوبات في اطار المرفقين . وأهم مزايا هذين المرفقين بالقياس إلى مرافق التمويل التعويضي انخفاض تكلفة التمويل (أي انخفاض سعر الفائدة) وطول فترة السداد . ولكن لا تزال هناك مشكلات تتعلق بالتأخير الشديد في الموافقة على التحويلات وتحديد موعدها بسبب الشروط المفروضة على هذه القروض ، علما بأن الشروط المفروضة على قروض مرفق التكيف الهيكلي المعزز أصعب من الشروط المفروضة على قروض مرفق التكيف الهيكلي .

١٦ - ويمثل استحداث صندوق النقد الدولي لمرفقي التكيف الهيكلي والتكيف الهيكلي المعزز تغييرا ذا شأن في سياسة الصندوق . فمن الواضح أن الصندوق بتشجيعه البلدان النامية المنخفضة الدخل على استخدام هذين المرفقين بدلا من مرفق التمويل التعويضي والطارئ أو معه ، ينظر اليوم إلى الصعوبات المتعلقة بميزان المدفوعات على أنها مؤشر إلى وجود مشكلة هيكلية لا مجرد اضطراب عابر قصير الأجل في حصائل الصادرات ، يمكن حله في الأجل القصير بالسحوبات من مرفق التمويل التعويضي والطارئ التي يتيسر الحصول عليها بسرعة . وينعكس هذا التغير في السياسة أيضا في زيادة عدد التحويلات في اطار مرفق التمويل التعويضي والطارئ التي أجريت كجزء من عمليات المساعدة الاقتصادية الاجمالية التي يتيحها الصندوق . وبين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٣ ، أجريت ٧ تحويلات من أصل ١٨ تحويلا في اطار مرفق التمويل التعويضي والطارئ إلى البلدان النامية[(٨)] كجزء من ترتيب إجمالي احتياطي أو موسع .

الجدول ٣

السحوبات التي أجريت في إطار مرفق التكيف الهيكلي ومرفق التكيف الهيكلي المعزز مجتمعين في الفترة ١٩٨٨-١٩٩٣

	السحوبات بمليارات حقوق السحب الخاصة (عدد السحوبات)						
البلد	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣ (أ)	المجموع
البلدان النامية	١,٤ (١١)	٠,٥ (٨)	٠,٥ (٣)	٠,٧ (٨)	٠,٤ (٦)	٠,١ (٣)	٣,٦ (٣٩)
أقل البلدان نموا	٠,٢ (٧)	٠,٣ (٦)	٠,٤ (٣)	٠,٤ (٧)	٠,٢ (٤)	٠,١ (٣)	١,٦ (٢٩)

المصدر: استنادا إلى معلومات مقدمة من صندوق النقد الدولي .

ملاحظة: قام عدد من البلدان بأكثر من عملية سحب بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٣ .

(أ) حتى نهاية شهر آذار/مارس ١٩٩٣

١٧ - ولمواجهة الجفاف الشديد الذي تعرض له بدرجات متفاوتة ١٢ بلدا على الاقل في افريقيا الجنوبية والشرقية في الفترة ١٩٩٢/١٩٩١ ، أعلن الصندوق في أيار/مايو ١٩٩٢ عزمه على توفير مساعدة مالية عن طريق مرافقه الحالية للتخفيف من العواقب الوخيمة للجفاف على موازين المدفوعات والحالة الاقتصادية الاجمالية في هذه البلدان[٩] . وكانت السمة المميزة لهذا الاقتراح الجمع بين موارد كل من مرفق التكيف الهيكلي المعزز وحساب الموارد العام ، والذي يعتبر مرفق التمويل التعويضي والطارئ جزءا منه . ويقضي هذا الاقتراح بأن يتاح للبلدان المؤهلة للحصول على تحويلات في اطار مرفق التكيف الهيكلي المعزز تلقي أموال من مرفق التمويل التعويضي والطارئ على وجه السرعة لكل من النقص في حصائل الصادرات وزيادة الواردات من الحبوب نتيجة حالات اقتصادية طارئة . وامكانية اللجوء إلى مرفق

التمويل التعويضي والطارئ ومرفق التكيف الهيكلي المعزز مجتمعين يعني أن الصندوق يعتبر مرفق التمويل التعويضي والطارئ جزءا من وسيلة اجمالية أيسر شروطا للحصول على مساعدة اقتصادية متوسطة وطويلة الاجل لإعانة البلدان المنخفضة الدخل ، وليس كأداة مالية مستقلة لمساعدة البلدان التي تواجه صعوبات قصيرة الاجل في موازين مدفوعاتها .

١٨ - وفي نيسان/ابريل ١٩٩٣ ، وافق مجلس الصندوق على انشاء مرفق التحويل المنتظم ، وهو مرفق مؤقت يرمي إلى توفير المساعدة المالية للبلدان التي تواجه صعوبات في موازين مدفوعاتها ناجمة عن اختلالات شديدة في ترتيباتها التقليدية للتجارة والمدفوعات بسبب العدول عن الاعتماد الكبير على التجارة بأسعار غير سوقية كما كان سائدا في البلدان الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية(١٠) . وعليه ستكون هذه البلدان أهم المستفيدين من هذا المرفق ولم يتضح بعد ما إذا كان سيتاح للبلدان النامية الاستفادة منه . وسينقضي أجل هذا المرفق في نهاية عام ١٩٩٤ .

١٩ - ومن الواضح أن قلة السحوبات التي عمدت إليها البلدان النامية في اطار مرفق التمويل التعويضي والطارئ في الاعوام الاخيرة نتيجة لشروطه التأهيلية الصارمة اضطرت صندوق النقد الدولي إلى اعادة تقييم دور هذا المرفق . وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ ، وافق المجلس التنفيذي للصندوق على مقترحات موظفيه القاضية بتعديل مرفق التمويل التعويضي والطارئ بتبسيط الجوانب التنفيذية لكلا العنصرين التعويضي والطارئ للمرفق . ولكن يتبين من المعلومات المتاحة أن هذه التغييرات ستكون تغييرات ذات طبيعة فنية بصفة رئيسية ، ولا تنطوي إلا على نزر يسير من التحسينات في الاجراءات الحالية .

٢٠ - ويمكن لمرفق التمويل التعويضي التابع للصندوق أن يؤدي من حيث المبدأ دورا هاما في تلبية الاحتياجات المالية للبلدان التي تعاني ، نتيجة لصدمات خارجية فوق ارادتها ، من صعوبات قصير الاجل في موازين مدفوعاتها ، قابلة للاعتكاس . وقد ثبت من انشاء مرفق النفط وادخال التعديلات على عنصر حصائل الصادرات في مرفق التمويل التعويضي والطارئ في ١٩٩٠/١٩٩١ لمجاوبة الصدمات الخارجية ، وما ترتب على ذلك من زيادة في عدد السحوبات التي قامت بها البلدان ، أن مرفق التمويل التعويضي والطارئ يمكن أن يكون أداة فعالة في الاجل القصير . ولكن آليات هذا المرفق يتم فيما يبدو تطويعها حسب الاقتضاء باضافة عناصر خاصة محدودة زمنيا تستجيب لأزمات بعينها ، بدلا

من تطويع المرفق نفسه لكي يستجيب بمزيد من السرعة والفعالية لاحتياجات البلدان . ويبدو أن لهذا النوع من الآليات القصيرة الأجل مكانا في ترسانة تدابير الدعم التي اتخذها المجتمع الدولي . على أن تحليل تجربة نقص الحصائل التي مرت بها البلدان النامية مؤخرا يبين بجلاء أن الصعوبات التي يعاني منها أغلبها فيما يخص ميزان المدفوعات ليست قصيرة الأجل وقابلة للاعتكاس ، وإنما تعزى إلى اختلالات هيكلية دائمة على مستوى السلع الأساسية العالمية . ولما كانت الغاية الأساسية من مرفق التمويل التعويضي والطارئ معالجة الصعوبات المؤقتة على الصعيد القطري ، فإنه ليس فيما يبدو أداة مناسبة للتصدي للمشكلات الناجمة عن أشكال النقص هذه .

الفصل الثاني

التطورات الاخيرة التي شهدتها مرافق التمويل التعويضي المتاحة في الجماعة الاقتصادية الاوروبية وسويسرا

ألف - نظام تثبيت حصائل الصادرات (ستابكس)

٢١ - انشئ نظام تثبيت حصائل الصادرات (ستابكس) ، الذي كان أول مخطط تمويل تعويضي لسلع محددة ، في اتفاقية لومي الاولى (١٩٧٥-١٩٧٩) ، وتم تحسينه وتوسيعه بموجب اتفاقية لومي الثانية (١٩٨٠-١٩٨٤) واتفاقية لومي الثالثة (١٩٨٥-١٩٩٠) وتنظمه اليوم اتفاقية لومي الرابعة (١٩٩١-١٩٩٥) . وقد وصلت الموارد المالية المخصصة لنظام ستابكس منذ انشائه في عام ١٩٧٥ إلى ٣,٤ مليار وحدة نقدية أوروبية ، خصص منها ١,٥ مليار وحدة (١,٤ مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة) في اطار اتفاقية لومي الرابعة . وبمقتضى اتفاقية لومي الرابعة تُقدَّم تحويلات نظام ستابكس في صورة منح . غير أن للجنة الجماعات الاوروبية دورا أهم في تقرير استخدام التحويلات في البلدان المتلقية . وتودع أموال التحويلات في حساب يشترط فيه الحصول على توقيعين (من البلد المتلقي واللجنة) قبل الافراج عنها لاستخدامها في المجالات التي تتفق عليها الجماعة الاوروبية والبلد المتلقي التابع لمجموعة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ . كما تم تعديل المستوى المرجعي لحساب النقص في الحصائل[(١١)] . ويبين الجدول ٣ أدناه مجموع التحويلات التي تمت بموجب نظام ستابكس وعددها الاجمالي بين عامي ١٩٨٢ و١٩٩٢ . وبين عامي ١٩٨٢ و١٩٩٢ ، تم تحويل ما مجموعه ٢,٧ مليار وحدة نقدية أوروبية (٢,٤ مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة) في اطار نظام ستابكس ، وبلغ نصيب كوت ديفوار والكاميرون والسنغال ٤٠ في المائة من المجموع . وبلغت حصة البن والكاكاو ما يزيد عن ٦٠ في المائة من التحويلات الخاصة بالسلع الاساسية خلال هذه الفترة .

٢٢ - ومنذ اتفاقية لومي الرابعة تم تحويل ما مجموعه ٨٧٧ مليون وحدة نقدية أوروبية (٨١٢ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة) في اطار نظام ستابكس . أما تقديرات الجماعة الاوروبية لمجموع التحويلات المؤهلة بموجب نظام ستابكس إلى مجموعة بلدان افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ خلال هذه الفترة فبلغت ٣,٥ مليار وحدة نقدية أوروبية (٣,٣ مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة) . وعليه تمثل تحويلات نظام ستابكس خلال هذه الفترة معدل تغطية قدره ٣٥ في المائة من النقص المقدر في حصائل مجموعة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ . واستأثرت بضعة بلدان بنسبة كبيرة من التحويلات ، فبلغ نصيب كوت ديفوار والكاميرون واثيوبيا

وأوغندا ما يزيد عن ٥٥ في المائة من المجموع . وبلغ نصيب أقل البلدان نموا كمجموعة نحو نصف التحويلات التي تمت في اطار اتفاقية لومي الرابعة . وكان ٨٠ في المائة من التحويلات خلال هذه الفترة متعلقا بالنقص في حصائل الصادرات من البن والكاكاو . ومن السلع الأساسية الاخرى التي كانت التحويلات المتعلقة بها كبيرة القطن ولب جوز الهند المجفف والصلال والجلود ، التي مثلت نحو ١٠ في المائة من مجموع التحويلات في الفترة نفسها . والمعلومات المتوافرة عن استخدام التحويلات في البلدان المتلقية هزيلة في أحسن الاحوال ولكن يبدو أن معظم التحويلات استخدمت في قطاعات السلع الأساسية التي عانت من نقص الحصائل ، كما استخدمت لدعم البرامج التي انشئت في اطار التكيف الهيكلي . ولم يستخدم سوى عدد قليل للغاية لأغراض التنويع (١٢) .

الجدول ٣

التحويلات في اطار نظام "ستابكس" ١٩٨٣-١٩٩٣

التحويلات بملايين حقوق السحب الخاصة
(عدد التحويلات)

	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	المجموع
المجموع بالنسبة لبلدان أفريقيا والمحيط الهادئ	٢٧٧ (٣٨)	٩٥ (٣٧)	٤٥ (٢٢)	٢٥ (١٤)	١١٢ (٢٥)	٢٠٣ (٤٤)	٣٣٥ (٤٣)	٢٧٨ (٤٧)	١٨١ (٣١)	٤٤٧ (٦٧)	٣٦٤ (٦٧)	٣ ٣٦٢ (٤٣٥)
أقل البلدان نموا في مجموعة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ	٣٧ (٣٥)	٣٧ (٣٥)	٣٦ (١٧)	٢٤ (١١)	٨٧ (٢٠)	٩٣ (٣٥)	١٦٥ (٣٠)	٦٨ (٣٥)	٤٩ (١٩)	٢٠٤ (٤٧)	١٦٧ (٤٧)	٩٦٦ (٣١١)

المصدر: استنادا إلى معلومات مقدمة من لجنة الجماعات الاوروبية .

٣٣ - ويعزى ارتفاع عدد التحويلات التي قدمت لمجموعة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ المصدرة للبن والكاكاو إلى الانخفاض الشديد في أسعار هاتين السلعتين في الأسواق العالمية بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩١ نتيجة لفرط العرض في الأسواق العالمية . ويعتمد عدد كبير من بلدان المجموعة ولا سيما البلدان الافريقية منها اعتمادا شديدا على البن والكاكاو وقد شهدت هذه البلدان انخفاضا حادا في حصائل صادراتها . وبلغت تقديرات الجماعة الأوروبية لنقص حصائل بلدان المجموعة في البن والكاكاو زهاء ٢,٤ مليار وحدة نقدية أوروبية (٢,٢ مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة) بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٢ . وبلغت تحويلات نظام ستابكس بالنسبة لهاتين السلعتين الأساسيتين ٦٤٥ مليون وحدة نقدية أوروبية (٦٠٠ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة) مما يمثل معدل تغطية قدره ٢٧ في المائة .

٣٤ - وقد أبرز انهيار الأسعار العالمية في أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات لأهم سلعتين أساسيتين تصدرهما مجموعة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ وانخفاض معدل تغطية السلع الأساسية بتحويلات نظام ستابكس حدود ميزانية النظام في اطار اتفاقية لومي الرابعة . وبات واضحا منذ عدة سنوات أن نظام ستابكس يتسم بافتقار مزمن إلى الموارد اللازمة للاستجابة للطلبات الكثيرة الواردة عليه . ففي الثمانينات ، نفدت أموال نظام ستابكس في عامي ١٩٨١ و١٩٨٢ في ثلاث سنوات متعاقبة بين عامي ١٩٨٧ و١٩٨٩ . وقد زاد عدد الطلبات خلال هذه الأعوام زيادة سريعة نظرا للانخفاض الشديد في الأسعار العالمية للسلع الأساسية . وعمدت الجماعة الأوروبية بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٠ إلى تحويل ١٦٢ مليون وحدة نقدية أوروبية (١٤٥ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة) من أموال مرفق المعادن التي تبقت من الفترة المشمولة باتفاقيتي لومي الأولى والثانية لتخفيف العبء المالي عن نظام ستابكس . ويشير العجز النسبي لنظام ستابكس عن توفير تمويل كاف وسريع لمجموعة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ خلال الفترات التي تشهد انخفاضا في أسعار السلع الأساسية تساؤلات عن دوره كآلية تمويل تعويضي لسلع محددة . وفي الدورة السابعة عشرة لمجلس وزراء مجموعة بلدان افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والجماعة الاقتصادية الأوروبية التي عقدت في كنجستون ، جامايكا (أيار/مايو ١٩٩٢) ، طلبت دول المجموعة إلى الجماعة الأوروبية استجلاء السبل والوسائل الكفيلة بزيادة الموارد المتاحة لنظام ستابكس من خلال عدة تدابير منها ايداع جميع الأموال المرصودة لنظام ستابكس بمقتضى اتفاقية لومي الرابعة في حساب بفائدة ، واستخدام جميع الأرصدة غير المخصصة المودعة في الصندوق الإنمائي الأوروبي الشامل المنشأ عملا باتفاقيتي لومي الثانية والثالثة . كما طلبت مجموعة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ تسديد رصيد خسائر الحصائل المؤهلة للتعويض في سنوات التطبيق ١٩٨٠ و١٩٨١ و١٩٨٧ و١٩٨٨ و١٩٨٩

لمساعدتها في حل مشكلاتها المالية الجارية . وقد حاولت الجماعة الأوروبية معالجة المشكلات الجارية لموارد نظام ستابكس باجراء سحوبات مسبقة على موارد عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ وبالتالي تخفيض الأموال المرصودة لعامي التطبيق ١٩٩٣ و١٩٩٤ .

٣٥ - والوضع الحالي المتمثل في انخفاض الأسعار العالمية للسلع الأساسية بالنسبة لكبار مصدري هذه السلع من مجموعة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ واستمرار النقص الكبير في حصائل صادرات مجموعة البلدان هذه إلى الجماعة الأوروبية يثيران تساؤلا حول نظام ستابكس ، هل هو يسعى إلى حل مشكلة تتجاوز ولايته . وواضح أن حجم الموارد المتاحة بمقتضى اتفاقية لومي الرابعة لم يكن كافيا لتلبية احتياجات بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ التي تعاني من نقص كبير في حصائل صادراتها . يضاف إلى ذلك أن الجماعة الأوروبية فرضت شروطا صارمة للحصول على الأموال قبل منح موافقتها ، حيث ترتبط هذه الشروط في أحيان كثيرة بتنفيذ برامج التكيف الهيكلي التي يرعاها البنك الدولي . ونتيجة لذلك ، حدث في عدد من الحالات تأخير كبير وصل إلى سنة كاملة في الافراج عن الأموال المراد تحويلها . ولما كان نظام ستابكس قد أنشئ لتوفير المساعدة المالية لمجموعة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ التي تواجه نقصا قصير الأجل في حصائل صادراتها من السلع الأساسية ، فمن الواضح أن آلياته الحالية لا تكفي لمعالجة المشكلات الناجمة عن الاختلال الهيكلي الطويل الأجل (العرض المفرط) في الأسواق العالمية للصادرات الرئيسية لمجموعة البلدان من السلع الأساسية . ويصدق ذلك بوجه خاص على البن والكاكاو . ويتعين في هذا الصدد إيلاء الاهتمام لتطويع آليات النظام لتلبية احتياجات البلدان المستفيدة . وقد أجري في حزيران/يونيه ١٩٩٣ استعراض مرحلي لنظام ستابكس بموجب اتفاقية لومي الرابعة ، لم تكن نتائجه متوافرة بعد عند إعداد هذا التقرير . وتشير الدلائل الأولية إلى أنه لم يتصد لهذه المشكلات الأساسية . وسيتم تقديم مزيد من المعلومات عن نتائج هذا الاستعراض خلال دورة اللجنة الدائمة للسلع الأساسية .

باء - مرفق المعادن (سيسمين)

٣٦ - رُصد لمرفق المعادن منذ اتفاقية لومي الثانية ١,٣ مليار وحدة نقدية أوروبية ، وبلغت التزاماته الفعلية منها ٤٥١ مليون وحدة نقدية أوروبية . وكان أهم المستفيدين من هذه القروض البلدان الأفريقية المعتمدة على المعادن ، حيث استأثرت زائير وزامبيا بنصف مجموع التحويلات . واستُخدم معظم الأموال المقرضة في الإصلاح أو شراء معدات جديدة .

٣٧ - وبموجب اتفاقية لومي الرابعة ، خُصص مبلغ ٤٨٠ مليون وحدة نقدية أوروبية (٤٥٠ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة) لمرفق المعادن . وقدمت في الفترة منذ عام ١٩٩١ ثلاثة طلبات فقط . فقد قدمت ناميبيا طلبا يستند إلى الصعوبات التي تواجهها صناعة اليورانيوم . وقدمت زامبيا طلبا يستند إلى الخسائر في حصائل الصادرات من النحاس ، وقدمت الجمهورية الدومينيكية طلبا يستند إلى الصعوبات التي يواجهها قطاع تعدين الذهب . وتم الالتزام حتى اليوم بتقديم مبلغ ١٠٠ مليون وحدة نقدية أوروبية ، رصد منها ٦٠ مليونا لزامبيا و٤٠ مليونا لناميبيا ، ولكن لم يصرف منها أي مبلغ بعد .

٣٨ - وتشير فترات التأخير الطويلة في تقديم القروض بمقتضى مرفق المعادن وتحويل ١٦٢ مليون وحدة نقدية أوروبية (١٤٥ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة) من أموال المرفق إلى نظام ستابكس بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٠ أسئلة حول عمل المرفق كمصدر لتقديم تمويل منخفض التكلفة في الوقت المناسب لمجموعة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ المعتمدة على المعادن والتي تواجه صعوبات في قطاعاتها التعدينية . ولا يتوافر في الوقت الحاضر مؤشر من الجماعة الاوروبية عن دور هذا المخطط في المستقبل .

جيم - نظام تثبيت حصائل صادرات أقل البلدان نموا في آسيا وأمريكا اللاتينية غير الموقعة على اتفاقية لومي الثالثة

٣٩ - يؤهل هذا النظام ثمانية بلدان من أقل البلدان نموا (بنغلاديش وبوتان والجمهورية العربية اليمنية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وملديف ونيبال وهايتي واليمن الديمقراطية سابقا) لم توقع على اتفاقية لومي للحصول على تحويلات للتعويض عن النقص في حصائل صادراتها من منتجات زراعية محددة إلى الجماعة الاوروبية . على أن أربعة من هذه البلدان لم تتلق تحويلات حتى اليوم . فبوتان لم تتسلم تحويلات لأنها تدير معظم تجارتها مع الهند ، وملديف لم تكن قيمة صادراتها إلى الجماعة الاوروبية كافية بحيث تكون مؤهلة . وكانت الاوضاع السياسية والاقتصادية المتقلبة في اليمن الديمقراطية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية سببا في تأخر التحويلات الى هذين البلدين . ومنذ عام ١٩٩٠ انخفض عدد البلدان المؤهلة اليوم للحصول على تحويلات الى ستة بلدان نتيجة لانضمام هايتي إلى مجموعة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادىء وقيام الوحدة بين شطري اليمن . وفي آب/أغسطس ١٩٨٨ اقترحت لجنة الجماعة الاوروبية إدراج ميانمار ، ووافق البرلمان الاوروبي على هذا الاقتراح في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ . على أن القرار النهائي بشأن دخول هذا البلد سيتوقف على الحالة السياسية فيه في المستقبل .

٣٠ - وفي الفترة ما بين ١٩٨٧ و١٩٩١ ، خُصص للمخطط مبلغ ٤٧ مليون وحدة نقدية أوروبية (٤٣ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة) . وبلغ مجموع الطلبات المؤهلة للحصول على تحويلات ٤٧ مليون وحدة نقدية أوروبية . لذلك كان من المفروض أن تكفي هذه الميزانية لتغطية مجموع النقص المقدر . ولكن اللجنة اضطرت في الواقع إلى تخفيض هذه الميزانية بسبب مشكلات تتعلق بميزانيتها هي . وبين عامي ١٩٨٧ و١٩٩١ ، تلقت أربعة بلدان ١٩ تحويلا وصلت في مجموعها الى ٣٣,٤ مليون وحدة نقدية أوروبية (٣٠ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة) . ومثل ذلك معدل تغطية قدره ٧١ في المائة من النقص المقدر ، وهو أعلى كثيرا من معدل التغطية بمقتضى نظام ستابكس . واستأثرت بنغلاديش بنحو ٦٠ في المائة من هذه الأموال ، ووصلت التحويلات التي نالتها عن الشاي والجوت في عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ ، والجوت في عام ١٩٨٩ ، والشاي في عام ١٩٩٠ ، إلى ١٩,٥ مليون وحدة نقدية أوروبية (١٧ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة) . وتلقت نيبال تحويلات عن الصلال والجلود كل عام من ١٩٨٧ إلى ١٩٨٩ وعن العدس من عام ١٩٨٨ الى عام ١٩٩٠ ، فبلغ المجموع ٢,٥ مليون وحدة نقدية أوروبية (٢,٢ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة) . وتوصلت هايتي إلى اتفاق مع الجماعة الأوروبية للحصول على تحويلات عن الكاكاو والبن في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ تبلغ ١١ مليون وحدة نقدية أوروبية (١٠ ملايين وحدة من حقوق السحب الخاصة)[١٣] . وتلقت اليمن ٠,٤ مليون وحدة نقدية أوروبية (٠,٣٥ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة) في عام ١٩٨٨ لتعويض النقص في صادرات البن . واستخدمت جميع التحويلات في القطاعات التي تعاني من النقص ، ولم يستخدم أي منها في التنويع . وتحددت أكثر الاستعمالات شيوعا للأموال بتحسين الهيكل الاساسي ، وترويج التجارة ، والبحث والتطوير ، وتحسين المنتجات ، وشراء المعدات ، وتحسين النوعية ، والتدريب ، وإنشاء خدمات إرشادية .

٣١ - وكثيرا ما واجه نظام تثبيت حصائل صادرات أقل البلدان نموا في آسيا وأمريكا اللاتينية غير الموقعة على اتفاقية لومي الثالثة صعوبات مرتبطة بعدم دقة إحصائيات النقص التي قدمتها البلدان المتلقية . ولتلافي هذه المشكلة ، قررت اللجنة اعتماد لائحة جديدة تنص على أن تستند جميع الاحصائيات المتعلقة بالنقص إلى أرقام واردات الجماعة الاوروبية فقط . وثارت أيضا مشكلات بشأن الاستخدامات المحددة للأموال المحولة . ففي عام ١٩٨٩ مثلا علقت اللجنة تحويل الأموال إلى نيبال بانتظار نتائج تحقيق أجراه خبير في مراجعة الحسابات للتثبت من أن الأموال كانت تستخدم في الأغراض المناسبة . وعلى الرغم من هذه المشكلات أفادت اللجنة بأن النظام كان له فيما يبدو أثر ملموس في البلدان التي تلقت التحويلات[١٤] .

٣٢ - وقد انقضى أجل النظام في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ . ومن الصعب في هذه المرحلة تقييم مستقبل هذا النظام كمصدر للتمويل التعويضي ، ولكن مصادر اللجنة تفيد أن الدول الأعضاء لا تبدي فيما يبدو حماسا لاستعراضه . وهذا يعني أن النظام محكوم عليه بالزوال .

دال - برنامج التمويل التعويضي السويسري

٣٣ - في عام ١٩٨٨ رُصد مبلغ أولي قدره ٤٠ مليون فرنك سويسري (١٩,٨ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة) لهذا البرنامج . وفي عام ١٩٩٠ زيد هذا المبلغ إلى ٩٠ مليون فرنك سويسري (٤٩ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة) لفترة ٤ سنوات ابتداء من عام ١٩٩١ . وتم توفير التمويل إما كجزء من تمويل مشترك متعدد الأطراف أو بمقتضى اتفاق ثنائي . والطريقة التي اتبعها البرنامج السويسري لحساب النقص تشابه إلى حد بعيد طريقة نظام ستابكس ، أي أنها تقوم على كمية الواردات وقيمة الصادرات من السلع الأساسية بمقتضى نظام ستابكس . وأضيف الى ذلك معياران آخران هما: أولا ، لا توضع في الاعتبار إلا الصادرات التي تزيد قيمتها عن مليون فرنك سويسري (بالنسبة لجميع السلع الأساسية الواردة من بلد معين) . ثانيا ، تحتفظ سويسرا بالحق في إضافة النواقص في الحصائل إلى بعضها على مدى عامين أو ثلاثة أعوام وجمعها في تحويل واحد . وقد توصلت ١٠ بلدان من أقل البلدان نموا بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٢ إلى اتفاق مع سويسرا على إجراء تحويلات قدرها ٨٧ مليون فرنك سويسري (٤٦ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة) . وتم إجراء معظم التحويلات للتعويض عن النقص في حصائل الصادرات من الكاكاو والبن والقطن والفول السوداني ، وتم تخصيص الأموال لبرامج التكيف الهيكلي وتعزيز أنشطة التنويع . وقد عوض البرنامج السويسري في مجمله حتى اليوم النقص في حصائل صادرات أقل البلدان نموا هذه من السلع الأساسية إلى سويسرا .

الفصل الثالث

خاتمة

٣٤ - من الواضح أن مرافق التمويل التعويضي الحالية كانت عاجزة عن تلبية الاحتياجات المالية للبلدان النامية التي تقلصت حصائل صادراتها . ولاحظ مجلس التجارة والتنمية في دورته الاستثنائية السادسة عشرة التي عقدت في آذار/مارس ١٩٩٠ أنه "يوجد بصفة عامة فارق هام بين تقديرات حجم النقص الكلي في حصائل صادرات السلع الأساسية الذي تعاني منه البلدان النامية والتمويل المتاح في اطار مرافق التمويل التعويضي القائمة"(١٥) . ويمكن للتمويل التعويضي التقليدي أن يؤدي دورا هاما على المستوى القطري بمساعدة البلدان التي تعاني من نقص متقطع قصير الأجل في حصائل صادراتها . ولكن الحجم الكبير والطبيعة المتكررة للنقص في حصائل صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية في الثمانينات والتسعينات كان مردهما بصفة أساسية الانخفاض الشديد في أسعار الأسواق العالمية لصادرات هذه البلدان الرئيسية من السلع الأساسية . وكانت النتيجة أن عانت جميع البلدان النامية تقريبا في الوقت نفسه من نقص في حصائل صادراتها من السلع الأساسية ، وترتبت على ذلك آثار ضارة في الأجل المتوسط والطويل على موازين مدفوعاتها . وبدا جليا أن مرافق التمويل التعويضي ليست مؤهلة لمعالجة هذه المشكلة . ونتيجة لذلك لم يكن حجم التمويل المتاح في اطار هذه المرافق ولا إجراءاته كافية أو مناسبة لتلبية المتطلبات المتزايدة للبلدان النامية . ولذلك إذا كان ينبغي أن تستمر آليات التمويل التعويضي القصير الأجل في مساعدة البلدان التي تعاني من نقص في حصائل صادراتها عند الاقتضاء ، فانه ينبغي النظر إلى هذه المرافق على أنها أداة قصيرة الأجل ضمن مجموعة من التدابير القصيرة الأجل والأطول أجلا يتيحها المجتمع الدولي ، وأنه يتعين دراسة السبل المناسبة لمعالجة أنواع النقص الذي تعاني منه اليوم البلدان النامية .

الحواشي

(١) التزام كرتاخينا ، الفقرتان ٣٠٤ و٣١٢ .

(٢) ترد في المرفق تفاصيل عن النقص في حصائل الصادرات الذي عانت منه البلدان النامية خلال الثمانينات .

(٣) تقديرات الأونكتاد باستخدام متوسط حسابي متحرك لأربع سنوات كمستوى مرجعي .

(٤) انظر الصفحات ١٠-٣٠ من الوثيقة TD/B/AC.43/8 (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨) للحصول على مزيد من التفاصيل بشأن عمل مرفق التمويل التعويضي التابع لصندوق النقد الدولي في الفترة ما بين عام ١٩٦٣ ومطلع الثمانينات .

الحواشي (تابع)

(٥) الجزائر وكوستاريكا والفلبين وترينيداد وتوباغو .

(٦) يستخدم صندوق النقد الدولي كمستوى مرجعي متوسطا هندسيا لخمس سنوات تنتصفها السنة التي حدث فيها النقص .

(٧) لما كانت عمليات السداد إلى صندوق النقد الدولي تجري كل ثلاثة أشهر على مدى ٣ سنوات ، فقد قام بعض البلدان بعدة عمليات سداد بين عامي ١٩٨٢ و١٩٩٢ .

(٨) الجزائر والمكسيك وبابوا غينيا الجديدة وكوستاريكا وبنما وجامايكا والفلبين .

(٩) صندوق النقد الدولي ، IMF Survey ، ١١ أيار/مايو ١٩٩٢ ، الصفحتان ١٥٩-١٦٠ .

(١٠) صندوق النقد الدولي ، IMF Survey ، ٣ أيار/مايو ١٩٩٣ ، الصفحات ١٢٩-١٣٠ و١٣٦-١٣٧ .

(١١) اعتمدت الجماعة الأوروبية في حساب النقص بمقتضى اتفاقية لومي الرابعة مستوى مرجعيا يعادل المتوسط الحسابي لحصائل الصادرات خلال فترة الست سنوات التي تسبق كل عام تطبيق مطروحا منها السنتان اللتان تسجل فيهما أعلى الأرقام وأدناها . وللمزيد من التفاصيل عن المبادئ التوجيهية المتعلقة بعمل نظام ستابكس بموجب اتفاقية لومي الرابعة ، انظر STABEX Beneficiares Handbook ، الصادر عن اللجنة الأوروبية في بروكسل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ .

(١٢) تقوم اللجنة الأوروبية حاليا بإعداد تقرير شامل عن استخدام التحويلات في البلدان المتلقية .

(١٣) في أعقاب الأحداث التي شهدتها هايتي في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، قررت اللجنة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ تعليق جميع المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الجماعة لهذا البلد . وشمل القرار أيضا عمليات التحويل بموجب نظام تثبيت حصائل صادرات أقل البلدان نموا في آسيا وأمريكا اللاتينية غير الموقعة على اتفاقية لومي الثالثة لعامي التطبيق ١٩٨٧ و١٩٨٨ .

(١٤) انظر تقرير اللجنة "Rapport sur le fonctionnement du système de compensation des pertes de recettes d'exportation en faveur des pays les moins avances non signataires de la troisième Convention ACP-CEE entre 1987 et 1991", European Commission, Brussels, 1991, p. 7 .

(١٥) انظر الفقرة ٤ من مقرر مجلس التجارة والتنمية ٣٧٩ (د إ-١٦) .

المرفق

النقص الذي شهدته البلدان النامية خلال الثمانينات في حصائل صادرات السلع الاساسية غير الوقود

١ - يقدم هذا المرفق ، الذي يستعرض النقص الذي شهدته البلدان وآحاد السلع الأساسية خلال الثمانينات ، المعلومات المرجعية اللازمة لتحديد مجالات الاولوية التي ينبغي زيادة التوفر على دراستها تحديدا في اطار اختصاصات اللجنة الدائمة للسلع الاساسية التي تتوخى "تحليل المشاكل الناجمة عن النقص في حصائل الصادرات المتصلة بالسلع الأساسية لدى البلدان النامية واستعراض التطورات في ميدان التمويل التعويضي للنقص في حصائل الصادرات"(أ) . ويشمل التحليل ثلاثة وتسعين بلدا ناميا(ب) . ويستخدم متوسطا حسابيا متحركا على ٤ سنوات لحساب المستوى المرجعي الذي يُقاس النقص على أساسه(ج) . وهناك صيغ أخرى تستخدم لحساب المستوى المرجعي منها متوسط هندسي لفترة ٥ سنوات أو متوسط هندسي لفترة ٣ سنوات يعطيان نتائج مماثلة ، في حين تتمخض الحسابات طويلة الأجل مثل الاتجاه الاسي لمدة ١٠ سنوات عن تقديرات أكبر بكثير(د) .

٢ - وسوف يحسب في الفرع الاول ، النقص في حصائل قطاع السلع الاساسية في البلد بأكمله ، ويقدر في الفرع الثاني ، النقص على مستوى السلع الأساسية . ولاغراض هذا التحليل ، تم تقويم جميع البيانات بحقوق السحب الخاصة وعلى أساس المتوسط السنوي لسعر صرف حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار(هـ) .

ألف - النقص في قطاع السلع الاساسية

٣ - ارتفعت بشدة نسبة النقص في حصائل صادرات السلع الاساسية غير الوقود خلال الثمانينات نتيجة لهبوط الاسعار العالمية للسلع الأساسية الرئيسية ، وكذلك للتقلبات الكبيرة في العرض على المستوى القطري . وشهدت جميع البلدان النامية تقريبا نقصا مستمرا أو متكررا في الفترة الممتدة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٩ . وبلغ مجموع النقص في هذا القطاع لدى جميع البلدان النامية ٤١,٦ مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة خلال العقد . وكما يلاحظ من الجدول ١ ، فقد تركز أكبر قدر من النقص نسبيا في بضعة بلدان ولا سيما في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ، وتجاوزت حصة عشرة بلدان نصف مجموع النقص الذي واجهته البلدان النامية في هذا القطاع . وشهد اقليم أمريكا اللاتينية ، أكبر نقص ، اذ بلغت نسبته ٥٢ في المائة من النقص الرقم الاجمالي ، وتلته أفريقيا بنسبة ٢٥ في المائة وآسيا بنسبة ٢٣ في المائة . وسجلت البلدان الاقل نموا ، كمجموعة ، ١٥ في المائة من مجموع النقص(و) .

الجدول ١

النقص في قطاع السلع الأساسية ، ١٩٨٠-١٩٨٩

البلد	النقص في القطاع ١٩٨٠-١٩٨٩ (بمليارات حقوق السحب الخاصة)	النسبة المئوية لمجمل النقص القطاعي في البلدان النامية	النقص القطاعي مقوما بمتوسط شهور الخسارة في حصائل الصادرات
البرازيل	٤,٨	١١,٥	٣,٦
الأرجنتين	٤,٣	١٠,٣	٧,٤
كوبا	٣,٦	٨,٧	٨,٤
الفلبين	١,٩	٤,٦	٤,٩
كوت ديفوار	١,٨	٤,٣	٨,٩
ماليزيا	١,٧	٤,١	١,٥
كولومبيا	١,٦	٣,٨	٥,٧
اندونيسيا	١,٤	٣,٤	١,٠
بيرو	١,١	٢,٦	٤,٦
الهند	٠,٩	٢,٢	١,٢
المجموع الفرعي للبلدان العشرة	٢٣,١	٥٥,٥	٣,٢
بلدان أفريقية أخرى	٨,٤	٢٠,٢	٥,٧
بلدان آسيوية أخرى	٣,٨	٩,٢	٠,٧
بلدان أمريكية لاتينية أخرى	٦,٣	١٥,١	٢,٣
مجموع البلدان النامية	٤١,٦	١٠٠	٣,٤
بند تذكيري: أقل البلدان نموا	٦,٢	١٤,٩	٨,٦

المصدر: حسابات أعدتها أمانة الأونكتاد على أساس الاحصائيات التجارية للأمم المتحدة .

٤ - غير أن الحجم المطلق لنقص حصائل البلد لا يعبر تعبيرا جيدا عن أهمية النقص بالنسبة إليه ، لأن ذلك يعتمد على حجم اقتصاده وقطاع صادراته . ويبدو من الاليق استخدام مقياس ينسب حجم النقص إلى حصيلة صادرات البلد للتعبير عن مدى النقص . وثمة وسيلة ملائمة للتعبير عن ذلك ، وهي متوسط شهور الخسارة في حصائل الصادرات خلال الفترة التي يشملها التحليل(ز) . ويوضح هذا النهج بصورة جلية الاهمية النسبية لمشكلة النقص بالنسبة الى مختلف البلدان النامية .

٥ - وبالنسبة إلى البلدان العشرة التي تواجه أكبر نقص بالقيمة المطلقة ، يبين الجدول ١ أن النقص مقوما بشهور حصائل الصادرات للفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٩ يتراوح بين أقل من شهر واحد بالنسبة الى اندونيسيا ، وهو بلد على قدر جيد نسبيا من التنوع في الصادرات ، و٨,٩ شهر بالنسبة الى كوت ديفوار ، وهو بلد يعتمد على صادرات السلع الاساسية من غير الوقود بنسبة ٧٠ في المائة من حصائل صادراته . وبلغ متوسط النقص في حصائل صادرات هذه البلدان ٤,٦ شهر خلال فترة السنوات العشر . وفي المقابل ، كان حجم النقص مقوما بشهور حصائل الصادرات أكبر بكثير بالنسبة الى أقل البلدان نموا ، إذ بلغ متوسطه ٨,٦ شهر (بمقياس غير مرجح) أو نحو ثلاثة أرباع حصائل سنة واحدة .

٦ - ومن الجدير بالملاحظة أن بعض أهم مصدري السلع الاساسية غير الوقود هم مصدرون هامون للوقود أيضا ، غير أن نسبة اعتمادهم على الوقود تقل عن ٥٠ في المائة من حصائل الصادرات . ومن هذه البلدان أفغانستان(ح) وبربادوس وبوليفيا والكاميرون وكولومبيا واكوادور ومصر واندونيسيا وماليزيا والمكسيك وبيرو وتونس . وقد زادت أرقام النقص في حصائل صادرات الوقود بسرعة في الثمانينات . وبالنسبة إلى جميع هذه البلدان تقريبا يبين الجدول ٣ أن حجم النقص القطاعي مقوما بشهور حصائل الصادرات كان يزيد كثيرا حين يشمل الوقود . وبصفة رئيسية ، طرأت أكثر التغيرات أثرا في البلدان التي تزيد نسبة اعتمادها على الوقود عن ٣٠ في المائة . إذ ان اضافة الوقود في المكسيك مثلا ترفع حجم النقص في حصائل الصادرات القطاعية من مجرد ٠,٠٧ من الشهر إلى ١٦ شهرا . وفي مصر ، زاد النقص في حصائل الصادرات القطاعية من ٤,٤ شهر إلى أكثر من ٢٠ شهرا . وبالنسبة إلى هذه المجموعة من البلدان ، بلغ متوسط النقص في حصائل الصادرات القطاعية ١٣,٣ شهر .

الجدول ٣

النقص مقوما بشهور حصائل الصادرات بالنسبة إلى
أهم البلدان المصدرة للسلع الاساسية والوقود

البلد	الاعتماد على الوقود في حصائل الصادرات (متوسط ١٩٨٧-١٩٨٩)	النقص في قطاع السلع الاساسية غير الوقود مقوما بمتوسط شهور الخسارة في حصائل الصادرات (١٩٨٠-١٩٨٩)	النقص في قطاع السلع الاساسية (بما فيها الوقود) مقوما بشهور الخسارة في حصائل الصادرات (١٩٨٠-١٩٨٩)
أفغانستان	٤٢	٧,٩	١٧,١
بربادوس	١٧	١,٣	١,٣
بوليفيا	٣٥	١٤,٠	٢٢,٧
الكاميرون	١٤	٦,٦	١٧,٣
كولومبيا	٣٠	٥,٧	٥,٩
اكوادور	٤٦	١,١	١٤,٣
مصر	٣٤	٤,٤	٢٠,٢
اندونيسيا	٤٣	١,٠	١٦,٤
ماليزيا	١٩	١,٥	٥,٠
المكسيك	٣٦	٠,٠٧	١٦,٠
بيرو	١٣	٤,٨	١٠,٤
تونس	٣٠	٠,٥	٩,٦
المتوسط		١,٦	١٣,٣

المصدر: حسابات أعدتها أمانة الاونكتاد على أساس الاحصائيات التجارية للأمم المتحدة .

٧ - ويظهر التحليل ، كما هو متوقع ، أنه كلما زاد تركيز أحد البلدان على السلع الأساسية (اي الاعتماد على صادرات سلعتين أساسيتين أو ثلاث) ، زاد حجم النقص في القطاع مقوما بشهور حصائل الصادرات . وكما يتبين من الجدول ٣ ، فإن ثلث البلدان النامية تقريبا تعتمد على ثلاث سلع أساسية غير الوقود بنسبة تزيد عن ٨٠ في المائة من صادراتها الاجمالية . وقد تركز في هذه البلدان خمس مجموع قيمة النقص القطاعي في الفترة الممتدة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٩ ، ومجرد ٦ في المائة من مجمل صادرات البلدان

النامية و٩ في المائة من مجمل صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية . ويعادل النقص في حصائل صادرات هذه المجموعة من البلدان في المتوسط نحو تسعة أشهر . ويعتمد معظم هذه البلدان على سلع أساسية تميز بانحدار أسعارها في الأسواق العالمية في الثمانينات مثل البن والكاكاو والسكر والزيوت النباتية . وقد اشتد تراوح النقص القطاعي في هذه المجموعة من حيث شهور حصائل الصادرات من قمة بلغت ٤٩,٥ شهر بالنسبة إلى سان تومي وبرنسيبي إلى قاع بلغ شهرا واحدا بالنسبة إلى موريتانيا .

الجدول ٣

العلاقة بين النقص والتركيز على السلع الأساسية

فئة البلد الاعتماد على ثلاث سلع أساسية رئيسية غير الوقود في حصائل الصادرات (متوسط ١٩٨٧-١٩٨٩)	عدد البلدان	مجمل النقص في قطاع السلع الأساسية (١٩٨٠-١٩٨٩) (بمليارات حقوق السحب الخاصة)	النسبة المئوية لمجمل النقص القطاعي في البلدان النامية (١٩٨٠-١٩٨٩)	النسبة المئوية لمجمل حصائل صادرات البلدان النامية (أ) (١٩٨٠-١٩٨٩)	النسبة المئوية لمجمل حصائل صادرات البلدان النامية في السلع الأساسية (أ) (١٩٨٠-١٩٨٩)	النقص القطاعي مقوما بشهور حصائل الصادرات (١٩٨٠-١٩٨٩)
< ٨٠٪	٣٩	٨,٤	٣٠	٦	٩	٨,٧
٦٠-٨٠٪	٢٢	٥,٩	١٤	٦	١٠	٥,٥
٤٠-٦٠٪	١٧	٧,٦	١٨	٩	١٠	٥,١
> ٤٠٪	٢٥	١٩,٧	٤٨	٧٩	٧١	١,٤
المجموع	٩٣	٤١,٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٣,٤

المصدر: حسابات أعدتها أمانة الأونكتاد .

(أ) مجمل صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية بما فيها الوقود .

٨ - وقد اعتمد أكثر من ربع البلدان النامية بقليل على صادرات السلع الاساسية بنسبة تقل عن ٤٠ في المائة . وتركز لدى هذه المجموعة ، التي هي أقل المجموعات اعتمادا على السلع الاساسية ، ٤٧ في المائة من قيمة النقص في هذا القطاع ، وان كانت قد استأثرت بنسبة ٧٩ في المائة من مجمل صادرات البلدان النامية و٧١ في المائة من مجمل صادرات البلدان النامية من السلع الاساسية . والاهم من ذلك أن النقص في حصائل الصادرات كان يعادل ، في المتوسط ، ١,٤ شهر ، أي أقل ست مرات عن النقص لدى مجموعة البلدان التي تزيد نسبة اعتمادها على السلع الاساسية عن ٨٠ في المائة .

٩ - وتتضح العلاقة القوية بين التركيز على السلع الاساسية وحجم النقص القطاعي مقارنة بحصائل الصادرات بصورة أكبر في الجدول ٤ الذي يبين توزيع البلدان بحسب النقص مقوما بشهور حصائل الصادرات . وكانت جميع البلدان تقريبا التي يتجاوز فيها النقص القطاعي في حصائل الصادرات ١٨ شهرا تعتمد على ثلاث سلع أساسية رئيسية غير الوقود بنسبة تزيد عن ٦٠ في المائة من مجمل حصائل الصادرات . ففي كريباتي مثلا ، وهو بلد جزري صغير يعتمد على الزيوت النباتية في توليد أكثر من نصف حصائل صادراته ، كان النقص القطاعي في حصائل الصادرات يعادل خمس سنوات على مدى السنوات من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٩ . وفي أوغندا ، التي تعتمد على البن بنسبة تتجاوز ٩٥ في المائة من صادراتها ، كان النقص القطاعي في حصائل الصادرات يتجاوز سنتين . وفي نيكاراغوا ، وهو بلد يعتمد بشدة على صادرات البن ، شارف النقص القطاعي في حصائل الصادرات سنتين ونصف السنة في الفترة الممتدة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٩ . ومن الجدير بالذكر أن جميع البلدان التي تجاوز فيها النقص القطاعي في حصائل الصادرات ١٨ شهرا ، باستثناء نيكاراغوا ، كانت من أقل البلدان نموا التي تعتمد اعتمادا شديدا على أي من البن أو الكاكاو أو الزيوت النباتية أو لب جوز الهند المجفف أو الحيوانات الحية كمصدر رئيسي لحصائل صادراتها . وفي المقابل ، فإن معظم البلدان التي قل فيها النقص القطاعي في حصائل الصادرات عن ستة أشهر كانت تعتمد على ثلاث سلع أساسية رئيسية غير الوقود بنسبة تقل عن ٤٠ في المائة من مجمل صادراتها .

الجدول ٤

العلاقة بين التركيز على السلع الاساسية
والنقص القطاعي مقوما بشهور حصائل
الصادرات في البلدان النامية

النقص في قطاع السلع الاساسية مقوما بشهور حصائل الصادرات ، ١٩٨٠-١٩٨٩

فئة البلد الاعتماد على ثلاث سلع أساسية رئيسية غير الوقود في حصائل الصادرات (متوسط ١٩٨٧-١٩٨٩)	عدد البلدان	عدد البلدان في كل فئة شهرية				
		> ١٨ شهرا	١٨-١٢ شهرا	١٢-٦ شهرا	< ٦ أشهر	متوسط عدد الشهور
٨٠ <	٣٩	٦	٥	١٠	٨	٨,٧
٨٠-٦٠٪	٢٢	٤	٢	٦	١٠	٥,٥
٦٠-٤٠٪	١٧	١	٣	٤	٩	٥,١
٤٠ >٪	٢٥		١	٥	١٩	١,٤
المجموع	٩٣	١١	١١	٢٥	٤٦	٣,٤

١٠ - ومن الجدير بالملاحظة أن أهمية النقص بالنسبة إلى البلدان التي تعتمد على الصادرات المعدنية كانت أقل عموما عنها بالنسبة إلى البلدان التي تعتمد على الصادرات الزراعية . ويصدق ذلك بصرف النظر عن مستوى اعتماد البلد على السلع . ففي غينيا مثلا ، وهو بلد مصدر رئيسي للألومنيوم وتبلغ نسبة اعتماده على السلع الاساسية غير الوقود ٩٩ في المائة ، كان النقص القطاعي في حصائل الصادرات يعادل ٧ شهور . وفي سيراليون ، وهو بلد يعتمد على المعادن بنسبة تتجاوز ٧٥ في المائة من صادراته وتبلغ نسبة اعتماده العامة على السلع الاساسية غير الوقود ٩٢ في المائة ،

كان النقص القطاعي في حصائل صادراته يعادل ٦,٥ شهر . وفي موريتانيا ، وهو بلد يعتمد على ركاز الحديد بنسبة ٤٢ في المائة من صادراته وتبلغ نسبة اعتماده على السلع الأساسية غير الوقود ٩٨ في المائة ، كان النقص القطاعي في حصائل صادراته يعادل شهرا واحدا فقط . وفي معظم البلدان المصدرة للمنتجات الزراعية والتي تزيد فيها نسبة التركيز على السلع الأساسية عن ٨٠ في المائة ، كان النقص القطاعي في حصائل الصادرات يتجاوز ١٢ شهرا . ويمكن أن يفسر ذلك جزئيا بأن أسعار المعادن في الأسواق العالمية لم تنخفض بالحدة نفسها التي انخفضت بها أسعار السلع الأساسية الزراعية .

١١ - ويبين الجدول ٥ أن أفريقيا سجلت ربع مجمل قيمة النقص في قطاع السلع الأساسية ، وهذه النسبة أكبر بكثير من نسبتها في مجمل صادرات البلدان النامية والبالغة ١٠ في المائة وفي مجمل صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية والبالغة ١٤ في المائة . هذا وقد سجلت أفريقيا أكبر حجم للنقص في حصائل الصادرات مقوما بالشهور . فقد وصل متوسط هذا النقص في حصائل الصادرات إلى ٦ شهور ، أي أكبر ست مرات عن حجمه في آسيا ومرتين عن حجمه في امريكا اللاتينية . ومن بين الأقاليم الثلاثة ، كان لدى افريقيا أكبر عدد من البلدان الشديدة الاعتماد على السلع الأساسية ، والكثير من هذه البلدان صغير الحجم ويعتمد على سلعة أساسية واحدة أو سلعتين (هي أساسا الكاكاو والبن والقطن والزيوت النباتية) في أكثر من نصف صادراته ، مما يجعل هذه الصادرات شديدة التأثر بتقلبات الأسواق الخارجية . وكان النقص في حصائل صادرات البلدان الافريقية التي تتجاوز نسبة تركيزها على صادرات السلع الأساسية ٨٠ في المائة أكثر من تسعة أشهر وفي البلدان الأفريقية التي تقل فيها نسبة التركيز على هذه الصادرات عن ٤٠ في المائة ١,٣ شهر ليس إلا .

١٢ - وقد سجل أدنى نقص في حصائل السلع الأساسية مقوما بشهور حصائل الصادرات في آسيا حيث بلغ في المتوسط شهرا واحدا في الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٩ . ويضم اقليم آسيا أقل عدد من البلدان الشديدة الاعتماد على السلع الأساسية ، وتقل نسبة التركيز على صادرات السلع الأساسية لدى نصفها عن ٤٠ في المائة . ويوجد في اقليم آسيا عدد من أكبر وأسرع الاقتصادات التصديرية في العالم ، وقد أدت الزيادة الكبيرة في حصائل الصادرات في الثمانينات إلى تقليص حجم النقص في تلك الفترة . وفي هذا الاقليم ، كان حجم النقص مقوما بشهور الصادرات بالنسبة الى مجموعة البلدان التي لديها أكبر نسبة تركيز على صادرات السلع الأساسية أكبر خمس مرات عنه بالنسبة الى المجموعة ذات التركيز الأصغر .

الجدول ٥

التركيز السلعي والنقص القطاعي

الاقليم الاعتماد على ثلاث سلع أساسية رئيسية غير الوقود في حصائل الصادرات (١٩٨٧-١٩٨٩)	عدد البلدان	مجمل النقص في قطاع السلع الاساسية (١٩٨٠-١٩٨٩) (بمليارات حقوق السحب الخاصة)	النسبة المئوية لمجمل النقص في البلدان النامية (١٩٨٠-١٩٨٩)	النسبة المئوية لمجمل صادرات البلدان النامية(أ) (١٩٨٠-١٩٨٩)	النسبة المئوية لمجمل صادرات البلدان النامية(أ) (١٩٨٠-١٩٨٩)	النسبة المئوية لمجمل النقص القطاعي مقوما بشهور حصائل الصادرات (١٩٨٠-١٩٨٩)
أفريقيا						
< ٨٠٪	٢٣	٤,٣	١٠	٣	٥	٩
٨٠-٦٠٪	٧	١	٣	١	١	٨,٣
٦٠-٤٠٪	٧	٤,٣	١٠	٤	٦	٦,٣
< ٤٠٪	٤	٠,٥	١	٢	٢	١,٣
المجموع	٤١	١٠,١	٢٤	١٠	١٤	٦,١
آسيا						
< ٨٠٪	٣	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,٣	٥,٤
٨٠-٦٠٪	٥	٠,٦	١	١	١	٦,٣

الجدول ٥ (تابع)

الاقليم الاعتماد على ثلاث سلع أساسية رئيسية غير الوقود في حصائل الصادرات (١٩٨٧-١٩٨٩)	عدد البلدان	مجمل النقص في قطاع السلع الاساسية (١٩٨٠-١٩٨٩) (بمليارات حقوق السحب الخاصة)	النسبة المئوية لمجمل النقص في البلدان النامية (١٩٨٠-١٩٨٩)	النسبة المئوية لمجمل صادرات البلدان النامية[أ] (١٩٨٠-١٩٨٩)	النسبة المئوية لمجمل صادرات البلدان النامية[أ] (١٩٨٠-١٩٨٩)	النقص القطاعي مقوما بشهور حصائل الصادرات (١٩٨٠-١٩٨٩)
آسيا (تابع)						
٤٠-٦٠٪	٤	٠,٤	١	٢	١	١,٢
< ٤٠٪	١٣	٨,٨	٣١	٥٣	٤٠	١
المجموع	٢٤	٩,٩	٢٤	٥٦,١	٤٣,٢	١
أمريكا اللاتينية						
> ٨٠٪	٤	٣,٩	١٠	٣	٤	٨,٥
٦٠-٨٠٪	١٠	٤,٢	١٠	٥	٨	٥,٠
٤٠-٦٠٪	٦	٢,٩	٧	٣	٣	٥,٩
< ٤٠٪	٨	١٠,٥	٢٥	٢٥	٢٩	٢,٥
المجموع	٢٨	٢١,٦	٥٢	٣٦	٤٤	٣,٦

الجدول ٥ (تابع)

الاقليم	عدد البلدان (١٩٨٧-١٩٨٩)	مجمل النقص في قطاع السلع الاساسية (١٩٨٠-١٩٨٩) (بمليارات حقوق السحب الخاصة)	النسبة المئوية لمجمل النقص في البلدان النامية (١٩٨٠-١٩٨٩)	النسبة المئوية لمجمل صادرات البلدان النامية(أ) (١٩٨٠-١٩٨٩)	النسبة المئوية لمجمل صادرات البلدان النامية(أ) (١٩٨٠-١٩٨٩)	النقص القطاعي مقوما بشهور حصائل الصادرات (١٩٨٠-١٩٨٩)
الاعتماد على ثلاث سلع أساسية						
رئيسية غير الوقود في حصائل الصادرات						
بند تذكيري:						
أقل البلدان نموا						
< ٨٠٪	٢٣	٤,٩	١٢	٢	٤	٨,٦
٨٠-٦٠٪	٨	١,٢	٣	١	١	١١,٨
٦٠-٤٠٪	٤	٠,٩	٢	١	١	٦,٨
< ٤٠٪	٤	٠,٥	١	١	١	٧,٤
المجموع	٣٩	٧,٥	١٨	٥	٧	٨,٦

(أ) مجمل حصائل صادرات البلدان النامية .

(ب) مجمل صادرات البلدان النامية من السلع الاساسية بما فيها الوقود .

١٣ - وسجلت أمريكا اللاتينية أكثر من ٥٠ في المائة بقليل من مجمل قيمة النقص القطاعي ، وتعتبر هذه النسبة أكبر بشكل ملحوظ من نسبتها في مجمل صادرات البلدان النامية البالغة ٣٦ في المائة ومن نسبتها في مجمل صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية البالغة ٤٤ في المائة . وتعتبر بعض البلدان الأمريكية اللاتينية من أكبر مصدري السلع الأساسية في العالم النامي (البرازيل والأرجنتين وشيلي) . وفضلا عن ذلك ، تصدر بلدان كثيرة في هذا الاقليم سلعا أساسية انتابها نقص كبير جدا مثل البن والقطن والسكر والزيوت النباتية . ويمكن تصنيف نصف بلدان أمريكا اللاتينية في فئة البلدان الشديدة الاعتماد على السلع الأساسية . وفي هذا الاقليم ، بلغ النقص في حصائل الصادرات في المتوسط ٣,٦ شهر في الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٩ . وبالنسبة الى مجموعة البلدان التي تجاوزت نسبة تركيز الصادرات فيها ٨٠ في المائة ، كان النقص في حصائل الصادرات يعادل ٨,٥ شهر في حين بلغ ٢,٥ شهر فقط بالنسبة إلى البلدان التي تقل نسبة التركيز فيها عن ٤٠ في المائة .

١٤ - ويتضح من الجدول ٥ أن اقتصادات البلدان الأقل نموا كانت أكثر الاقتصادات تضررا بالنقص المشاهد في قطاع السلع الأساسية . إذ بلغت نسبتها في القيمة الاجمالية للنقص لدى البلدان النامية ١٥ في المائة ، وتتجاوز هذه النسبة ، إلى حد كبير ، حصتها النسبية في مجمل صادرات البلدان النامية ومجمل صادراتها من السلع الأساسية . وبالنسبة الى هذه المجموعة من البلدان ، كان النقص يتجاوز ، في المتوسط ، ٨,٦ شهر من مجمل الصادرات في الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٩ . ولم يكن هناك في مجموعة البلدان الأقل نموا علاقة كبيرة بين التركيز السلعي وحجم النقص مقوما بشهور حصائل الصادرات . فقد كانت المجموعة التي تعتمد على السلع الأساسية بنسبة تتراوح بين ٦٠ و٨٠ في المائة هي الأكثر تضررا ، إذ بلغ النقص في حصائل الصادرات لديها سنة واحدة تقريبا . وتتضمن هذه المجموعة البلدان التي تعتمد على سلعتين أساسيتين أو ثلاث مثل البن أو القطن أو الزيوت النباتية وسجلت نقصا كبيرا .

باء - النقص في آحاد السلع الأساسية

١٥ - يمكن أن يعزى النقص في حصائل صادرات البلدان من آحاد السلع الأساسية الى انخفاض الأسعار أو انخفاض حجم الصادرات أو كليهما . وقد يعزى الانخفاض في حجم الصادرات الى ظروف مناخية (مثل الجفاف) ، أو نقص في المدخلات الأساسية المتوفرة مثل المخصبات والمبيدات والامدادات المائية ، أو اصابة المزروعات بالأمراض ، أو مشاكل تعدينية ومرفئية ، أو رداءة لوجستيات التصدير ، أو قصور الرقابة على النوعية والعرض . وقد يؤثر في الصادرات أيضا التغييرات التي تطرأ على السياسات الحكومية بما في ذلك سياستا الصرف والتسعير ، وكذلك التغيرات التي تطرأ على الحواجز

التجارية في البلدان المستوردة . وبالاضافة الى ذلك ، رفعت بضعة بلدان نامية ، في محاولة لتنويع قواعدها التصديرية ، مستوى تجهيز السلع الاساسية الاولية قبل التصدير ، مما أدى الى انخفاض صادراتها غير المجهزة وشبه المجهزة التي تدخل في حسابات النقص في هذه الورقة(ط) . وقد يؤدي ذلك الى شذوذ النقص بالزيادة عند مستوى السلع الاساسية بما أن الحسابات تقوم على أساس حصائل صادرات السلع غير المجهزة وشبه المجهزة . وبالتالي ، يمكن تقديم تفسير جزئي للنقص في حصائل صادرات بعض السلع الاساسية مثل القطن والخشب يعتمد على التحول من تصدير السلع الاساسية الخام أو شبه المجهزة إلى تصدير سلع أكثر تجهيزا . فيمكن أن نرجع مثلا جزءا كبيرا من النقص في القطن الى الزيادة الحادة في مستوى الصادرات القطنية المجهزة (الاقمشة والملبوسات القطنية) من البلدان الرئيسية المصدرة للقطن مثل مصر والهند وباكستان . كما يعزى جزء كبير من النقص في الخشب الى زيادة تصدير المنتجات الخشبية المصنعة من بلدان مثل اندونيسيا وماليزيا والفلبين . وفضلا عن ذلك ، قد يتمخض التحول من انتاج منتج إلى منتج آخر (التنويع الافقي) عن نقص . ويرجع مثلا جزء كبير من النقص في الحبوب الى تحول الانتاج في الارجنتين من الحبوب الى فول الصويا . ومع ذلك ، فإن تحليل بيانات النقص يشير الى أن الانخفاض في الاسعار العالمية للسلع الاساسية كان عاملا رئيسيا في نقص حصائل البلدان النامية من السلع الاساسية في السنوات الاخيرة .

١٦ - وبلغ مجموع النقص في آحاد السلع الاساسية في البلدان النامية ٦٤ مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة في الفترة الممتدة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٩(ي) . ويبين الجدول ٦ حجم النقص بالنسبة الى السلع الاساسية الخمس عشرة التي شهدت أكبر نقص . اذ بلغ النقص في هذه السلع الاساسية نحو ٩٠ في المائة من مجموع النقص الاجمالي للسلع الاساسية المدرجة في الفترة الممتدة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٩ . وسجل البن أكبر نقص إذ بلغ خمس المجموع . وسجل السكر ثاني أكبر نقص ، إذ بلغ ١٢ في المائة من المجموع . وبلغت السلع الاساسية الخمس ذات النصيب الاكبر من النقص ، وهي البن والسكر والزيوت النباتية والحبوب والكاكاو ، ٦٠ في المائة من مجموع النقص الاجمالي في السلع الاساسية ، فتجاوزت إلى حد كبير نسبتها البالغة ٣٠ في المائة من مجمل صادرات البلدان النامية من السلع الاساسية . وبلغت نسبة الاسماك والفاكهة الاستوائية ، وهما من أسرع السلع الاساسية التصديرية نموا في البلدان النامية ، ٣ في المائة فقط من النقص الاجمالي ، بسبب الزيادة الضخمة في التجارة العالمية في الاسماك والفاكهة الاستوائية ؛ وزادت صادرات البلدان النامية من الاسماك في الفترة الممتدة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٩ إلى الضعف ، في حين توسعت صادرات الفاكهة توسعا كبيرا .

الجدول ٦

النقص في صادرات البلدان النامية من السلع الاساسية الرئيسية

السلعة الاساسية	النقص المتراكم على مدى الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩ (بملايين حقوق السحب الخاصة)	النسبة المئوية لمجموع النقص الاجمالي في البلدان النامية للفترة ١٩٨٠-١٩٨٩	النسبة المئوية لصادرات السلعة الاساسية إلى مجمل صادرات البلدان النامية من السلع الاساسية غير الوقود للفترة ١٩٨٠-١٩٨٩
البن	١٢ ٥٤٣	٢٠	٩
السكر	٧ ٨٨٧	١٢	٧
الزيوت النباتية	٧ ٠٧٧	١١	٦
الحبوب	٦ ٣٦٩	١٠	٥
الكاكاو	٤ ٧٣٣	٧	٣
القصدير	٣ ٢٤٥	٥	١
القطن	٣ ٠١٨	٥	٥
الخشب الاستوائي	٣ ٩٣٤	٤	٦
النحاس	١ ٧٣٩	٣	٥
المطاط	١ ٧٣٠	٣	١
البوكسيت	١ ٦٩٣	٣	٣
الفاكهة	١٥ ٦٨	٢	٥
الشاي	١ ٣٢٨	٢	١
ركاز الحديد	٩٨٠	٢	٣
الاسماك	٧٢٥	١	٨
المجموع	٥٧ ٥٦٨	٨٩	٦٨

المصدر: حسابات أعدتها أمانة الاونكتاد على أساس الاحصائيات التجارية للأمم المتحدة .

١٧ - وخلال الثمانينات ، زاد حجم صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية زيادة كبيرة . وبين سنة ١٩٨٠ و١٩٨٩ زاد حجم صادرات السلع الأساسية الخمس عشرة ذات النصيب الأكبر من النقص بأكثر من الخمس ، في حين زادت حصائل الصادرات بنسبة أكثر تواضعا بلغت ١٣ في المائة . وفي الفترة ذاتها ، زاد حجم النقص في حصائل الصادرات بنسبة تزيد عن ٢٠٠ في المائة . ويشير تحليل بيانات التصدير في الثمانينات الى زيادة النقص بالنسبة لمعظم السلع الأساسية أثناء فترات انخفاض الأسعار العالمية للسلع الأساسية رغم الزيادة الكبيرة في أحجام الصادرات . وتجلت هذه العلاقة بوضوح في النصف الثاني من الثمانينات حين انخفضت أسعار سلع أساسية مثل الكاكاو والبن والقطن والسكر والقصدير والزيوت النباتية بحدة في الأسواق . فقد انخفضت مثلا أسعار الكاكاو في الأسواق العالمية بمقدار الثلث في الفترة بين ١٩٨٧ و١٩٨٩ ؛ وفي هذه الفترة نفسها ، زاد حجم الصادرات بنسبة ١ في المائة ، في حين انخفضت حصائل الكاكاو بأكثر من الربع وزاد مقدار النقص من ٢١٧ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة الى مليار وحدة منها . وفي الفترة من ١٩٨٦ الى ١٩٨٩ ، انخفضت أسعار البن في الأسواق العالمية بنسبة ٤٠ في المائة وزادت في تلك الفترة ، أحجام الصادرات بنسبة ١٣ في المائة ، في حين انخفضت الحصائل بنسبة ٤٠ في المائة وزاد حجم النقص في الحصائل الى أربعة أضعاف . وفي الفترة من ١٩٨٥ الى ١٩٨٧ ، هبطت أسعار الزيوت النباتية في الأسواق إلى أدنى مستوياتها وانخفضت حصائل الصادرات خلال هذه الفترة ، بنسبة ٣٠ في المائة تقريبا ، وإن بقي حجم الصادرات في نفس المستوى تقريبا . ويبين تحليل البيانات على المستوى القطري التأثير الشديد الناتج عن انخفاض أسعار السلع الأساسية على حصائل الصادرات على المستوى القطاعي ففي أوغندا مثلا ، بلغ النقص في صادرات البن أعلى مستوياته في الفترة بين ١٩٨٧ و١٩٨٩ (مع بلوغ أسعار البن في الأسواق العالمية أدنى مستوياته) . وفي الفترة نفسها ، زاد حجم صادرات البن زيادة شديدة ، فارتفع بمقدار الخمس ، في حين انخفضت حصائل الصادرات بنسبة ١٥ في المائة . وفي الفترة بين ١٩٨٨ و١٩٨٩ ، بلغت أسعار الكاكاو في الأسواق العالمية أيضا أدنى مستوياتها . وخلال هذه الفترة ، زاد انتاج الكاكاو المخصص للتصدير في كوت ديفوار بنحو الربع ، في حين انخفضت حصائل الصادرات بنسبة ٣ في المائة . وخلال فترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ، سجلت كوت ديفوار أعلى مستويات النقص في الكاكاو . وبالنسبة الى أغلبية البلدان النامية ، كان النقص أشد انخفاضا أثناء فترات ارتفاع أسعار السلع الأساسية أو استقرارها .

١٨ - ونتيجة للانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية في النصف الثاني من الثمانينات ، تكرر النقص في عدد كبير من البلدان النامية ولا سيما بالنسبة للبوكسيت/الالومينا/الالومنيوم والكاكاو والبن والقطن والسكر والقصدير والزيوت النباتية . غير أن النقص كان يطرأ على نحو متقطع على مدى الثمانينات في

بعض البلدان النامية ، نتيجة خليط من العوامل بعضها قطري والبعض الآخر خارجي . وفي عدة بلدان مصدرة للزيوت النباتية مثل غامبيا وغينيا-بيساو (١٩٨٦-١٩٨٧) والسودان (١٩٨٥-١٩٨٦) ، أفضت الظروف المناخية السيئة (الجفاف) إلى انخفاض المعروض منها للتصدير ، وكانت عاملا رئيسيا مسؤولا عن النقص في حصائلها . وأدت الاضطرابات الأهلية التي تعرضت لها خلال الثمانينات بلدان مثل السلفادور واثيوبيا وغواتيمالا ونيكاراغوا وأوغندا ، دورا هاما في انقاص المعروض من هذه السلع في تلك البلدان .

١٩ - واتسمت السلع الأساسية الأخرى التي شهدت نقصا كبيرا (الحبوب والنحاس والأسماك والفاكهة وركاز الحديد والمطاط والشاي والخشب الاستوائي) ، باستقرار أسعارها نسبيا في الأسواق العالمية خلال الثمانينات ، وأسهمت عوامل أخرى إلى حد كبير في إحداث النقص في بعض البلدان . فقد أدى ارتفاع تكلفة تعدين القصدير مثلا إلى تخفيض الانتاج ، ثم العرض في كثير من البلدان المنتجة . ويعود النقص الذي شهدته البلدان المنتجة للبوكسيت/الألومينا/الألومنيوم مثل غيانا وجامايكا وسوريينام إلى انخفاض مستويات الانتاج أساسا . وكان السبب في النقص الكبير الذي شهدته البلدان المصدرة للنحاس الرئيسية مثل زامبيا وزائير هو ضعف مستوى الاستثمار والصيانة الذي أدى إلى انخفاض الانتاج المحلي . وفي حين أن النقص كان كبيرا جدا بالنسبة إلى بعض البلدان ، كان حجم النقص ضئيلا نسبيا ومتقطعا بالنسبة لأغلبية البلدان النامية المصدرة لهذه السلع الأساسية .

حواشي المرفق

(أ) انظر TD/B/CN.1/6 (October 1992) ، تقرير اللجنة الدائمة للسلع الأساسية عن دورتها الأولى ، الصفحة ٢٣ ، الجزء جيم .

(ب) هناك بيانات متوفرة عن صادرات ١٢١ بلدا ناميا . وقد حُذف منها خمسة عشر بلدا يعتمد على الوقود بنسبة تتجاوز ٥٠ في المائة من مجمل صادراته عند اعداد حسابات السلع الأساسية غير الوقود . وكان النقص في حصائل صادرات البلدان النامية من الوقود كبيرا جدا في الثمانينات ، إذ بلغ ٢٦٠ مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة بين ١٩٨٠ و١٩٨٩ ، أي أكبر من النقص في السلع الأساسية غير الوقود بأكثر من ٦ مرات . ولو أُدرج الوقود في هذا التحليل ، لتحول التركيز إلى الوقود فقط . وحُذف ثلاثة عشر بلدا آخر لعدم إمكانية التعويل على بيانات صادراته .

جواشي المرفق (تابع)

(ج) المعادلة المستخدمة هي:

$$S_t = X_t - \frac{\sum_{n=t-1}^{t-4} X_n}{4}$$

حيث:

S = قيمة النقص

X = قيمة حصائل الصادرات

t = الزمن بالسنوات

والنقص في هذه المعادلة محسوب بالقيمة السلبية والفائض بالقيمة الايجابية ، في حين ذكر النقص في النص بالقيمة المطلقة .

(د) انظر TD/B/AC.43/5 ، النقص في حصائل صادرات السلع ، والآليات المالية القائمة ، وآثار النقص على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، ٨ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، الصفحات ٧ و١٠ و٣٠ .

(هـ) يستخدم صندوق النقد الدولي حقوق السحب الخاصة وتستخدم الجماعة الاقتصادية الأوروبية وحدة النقد الأوروبية في حساب النقص في البلدان وبالتالي ، المبالغ المؤهلة للتمويل التعويضي . انظر TD/B/AC.43/5 ، المرجع السابق ، الصفحتين ١٢ و١٣ .

(و) أقل البلدان نموا مدرجة في أقاليمها الجغرافية وكذلك في مجموعة أقل البلدان نموا .

(ز) المقياس المستخدم في هذا التحليل هو متوسط النقص السنوي في القطاع للفترة ١٩٨٠-١٩٨٩/متوسط الصادرات السنوي للفترة ١٩٨٠-١٩٨٩ .

(ح) الصادرات من الغاز الطبيعي .

(ط) روعيت مراحل التجهيز الأولية بالنسبة لمعظم السلع الأساسية . وبالنسبة إلى القطن مثلا ، أُدرج غزل القطن ولكن لم تُدرج الأقمشة والملابس القطنية ، وبالنسبة إلى القصدير ، أُدرج ركاز القصدير ومعدنه ولكن لم تُدرج أشابات القصدير والقصدير شبه المصنَّع ، وبالنسبة إلى السكر ، أُدرج السكر المنقى ولكن لم يُدرج الدبس والحلويات .

حواشي المرفق (تابع)

(ي) النقص على المستوى القطري محسوب بالنسبة إلى ٢٧ سلعة أساسية في التجارة الدولية ، وهي الموز والبوكسيت/الالومينا/الالومنيوم واللحم البقري والحبوب والكاكاو والبن والنحاس والقطن ومنتجات الالبان والاسماك والفاكهه (بخلاف الموز) والالياف والمنتجات الصلبة والصلال والجلود وركاز الحديد والجوت والمنغنيز واللحوم (بخلاف اللحوم البقرية) والفوسفات والمحاصيل الجذرية والدرنية والمطاط والتوابل والسكر والشاي والقصدير والتبغ والخشب والزيوت النباتية .

- - - - -